Permanent mission of Egypt to the United Nations Office, World Trade Organization and other International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف

بيان
وفد جمهورية مصر العربية
خلال النقاش العام للدورة الموضوعية الثانية لمجموعة العمل مفتوحة العضوية للذخائر التقليدية، جنيف، 15-19 أغسطس 2022

السيد الرئيس،

يُثني وفد مصر على جهود رئاسة مجموعة العمل مفتوحة العضوية حول "المشكلات المترتبة عن تراكم فائض المخزون من الذخائر التقليدية"، ونُجدد ثقتنا في قدرتكم على انجاح أعمال هذا المسار بصورة تضمن الحفاظ على روح التوافق وتأخذ في الاعتبار كافة شواغل ورؤى الدول الأعضاء، حيث نؤكد لكم حرصنا على المشاركة البناءة في المفاوضات الساعية لتحقيق هذا الغرض.

وينتهز وفدنا الفرصة للتأكيد على النقاط التالية بهدف إثراء النقاش خلال الأيام المُقبلة:

1- **القلق البالغ إزاء تعدد المخاطر والتحديات التي تشهدها البيئة الأمنية عالمياً خاصة جراء انتشار النزاعات المسلحة والإرهاب، وتزايد احتمالات وقوع الأسلحة والذخائر التقليدية في أيدى الفاعلين من غير الدول كالتنظيمات الإرهابية والمسلحة وشبكات الجريمة المنظمة. وبما يتطلب ضرورة وفاء الدول بالتزاماتها فيما يتعلق بمنع حصول تلك الأطراف على الذخائر وقطع خطوط إمدادها.**
2- **أهمية التركيز على البُعد الوقائي من خلال زيادة الوعي بأمن وأمان الذخائر بما يحد من وصولها للعناصر الإرهابية والإجرامية، وكذا دراسة الأسلوب الأمثل لمواجهة مخاطر تسرب الذخائر من مخلفات الحروب، بما في ذلك التخلص الآمن من الذخائر التي لم تنفجر والتطهير الفوري للأراضي.**
3- **حتمية تعزيز التعاون الدولي في مجال المساعدة الفنية وبناء القدرات لاسيما للدول النامية لتمكينها من التعامل مع تلك التحديات، وذلك من خلال توفير التدريب والمعدات ونقل التكنولوجيا المرتبطة بالتخلص الآمن من الذخائر ومخلفات الحروب.**

4- ضمان أحقية الدول في استخدام الذخائر التقليدية في أغراض التأمين والدفاع عن الحدود الوطنية واتخاذها كافة التدابير اللازمة لحفظ أمنها القومي، مع العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال توفير معدات مراقبة الحدود الدولية للحد من عمليات التهريب غير المشروعة للأسلحة، وذلك بناءً على طلب الدول ووفقاً لاحتياجاتها.

5- أما فيما يتعلق بمسودة الوثيقة الختامية، فإننا نُعيد التأكيد على الطبيعة الطوعية للإطار العالمي المأمول التوصل إليه، ونرى أهمية أن تعكس مسودة الوثيقة الختامية ذلك بشكل واضح بعيداً عن أية اجتهادات أو تفسيرات متباينة تمس الولاية الممنوحة لمجموعة العمل وفقاً للقرار المنشئ لها رقم 76/233.

6- كما نؤكد أهمية العمل على طرح نسخة منقحة أقل تفصيلاً لاسيما في ظل الطبيعة الفنية والمتشعبة للمسألة، وما تتطلبه من تفاوض واسع على مختلف أجزائها بما في ذلك على المستوى الوطني ومع كافة اصحاب المصلحة، فضلاً عن أهمية أن تتسم الصياغات بقدر من العمومية والمرونة التي تراعي خصوصية كل دولة ومنطقة جغرافية، وتساعد على تطبيقه.

7- وأخيراً نؤكد على ضرورة تجنب تضمين مصطلحات ومفاهيم خلافية أو تتسم بالغموض خاصة تلك التي لايزال النقاش محتدماً بشأنها في محافل دولية أخرى كمجلس حقوق الإنسان، وأخذا في الاعتبار الطبيعة المسيسة أصلاً لقضايا حقوق الانسان من قبل بعض الدول.

وشكراً.